Document: EB 2013/110/R.18
Agenda: 11(a)(iv)
Date: 29 November 2013
Distribution: Public
Original: English

**A**

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

# تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحتين مقترح تقديمها إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Atsuko Toda**
مديرة البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2638 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: at.toda@ifad.org

**Benjamin Odoemena**
موظف البرنامج القطري
رقم الهاتف: 660072 8036 234+
البريد الإلكتروني: b.odoemena@ifad.org

نشر الوثائق:

**Deirdre McGrenra**
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10-12 ديسمبر/ كانون الأول 2013

**للموافقة**

# المحتويات


**خريطة منطقة البرنامج** **iii**

**موجز التمويل** **iv**

**أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي** **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء – المسوغات والمواءمة مع أولويات الحكومة وبرنامج الفرص الاستراتيجية المستند إلى النتائج 2

**ثانيا– وصف البرنامج** **3**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 3

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج 4

جيم– المكونات/النتائج 4

**ثالثا– تنفيذ البرنامج** **6**

ألف– النهج 6

باء– الإطار التنظيمي 7

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 7

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 8

هاء– الإشراف 9

**رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده** **9**

ألف– تكاليف البرنامج 9

باء– تمويل البرنامج 9

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 11

دال– الاستدامة 11

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 12

**خامسا– الاعتبارات المؤسسية** **13**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 13

باء– المواءمة والتنسيق 13

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 13

دال– الانخراط في السياسات 14

**سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني** **14**

**سابعا– التوصية** **14**

## الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها (توزع أثناء الدورة)

## الذيول

الإطار المنطقي 1

# خريطة منطقة البرنامج

**نيجيريا**

برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا

**المصدر**: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 16-10-2013

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

# جمهورية نيجيريا الاتحادية
# برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا

## موجز التمويل

| | |
|---|---|
| **المؤسسة المُبادِرة:** | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| **المقترض/المتلقي:** | جمهورية نيجيريا الاتحادية |
| **الوكالة المنفذة:** | الوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية |
| **التكلفة الكلية للبرنامج:** | 93.55 مليون دولار أمريكي |
| **قيمة قرض الصندوق:** | 45.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 70 مليون دولار أمريكي تقريبا) |
| **منحة الصندوق:** | منحة الصندوق: 000 310 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل حوالي 0.48 مليون دولار أمريكي) |
| **منحة برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في الصندوق:** | 9.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15 مليون دولار أمريكي تقريباً) |
| **شروط التمويل:** | قرض الصندوق: 40 سنة بشروط تيسيرية للغاية، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (75.0 في المائة) سنوياً، ومنحة الصندوق ومنحة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة |
| **مساهمة المقترض/المتلقي:** | 5.75 مليون دولار أمريكي |
| **مساهمة المستفيدين:** | 1.40 مليون دولار أمريكي |
| **يحدد لاحقا:** | 0.92 مليون دولار أمريكي |
| **المؤسسة المكلفة بالتقدير:** | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| **المؤسسة المتعاونة:** | يخضع لإشراف الصندوق المباشر |

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا، على النحو الوارد في الفقرة 45.

# قرض ومنحتين مقترح تقديمها إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا

## أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

### ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- يبلغ تعداد سكان نيجيريا حوالي 162.5 مليون نسمة، منهم 23.9 بالمائة من العاطلين عن العمل حالياً. وقد سجلت البلد نمواً اقتصادياً قوياً تراوح وسطيه بحدود 8.4 بالمائة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2010. إلا أن هذا النمو لم يترجم إلى فرص عمل مما ترك الملايين من الشباب والخريجين حديثاً فقراء وعاطلين عن العمل. وازداد وضع الفقر سوءاً على مدى العقود الثلاثة الماضية حيث ارتفع انتشار الفقر من حوالي 28 بالمائة عام 1980 إلى ما يعادل 70 بالمائة عام 2010 (المكتب الوطني للإحصاء عام 2010). وعلى الرغم من وضعها كبلد رئيسي من البلدان المصدرة للنفط، تبقى نيجيريا بلداً يعتمد بصورة كبيرة على الزراعة، حيث يعيش حوالي 53 بالمائة من النيجيريين في المناطق الريفية، ويكسب حوالي 80 بالمائة منهم عيشه من زراعة الكفاف والأنشطة المتعلقة بها.

2- تعتبر الزراعة مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت حصتها منه إلى 40.2 بالمائة عام 2011، إلا أن هذا القطاع مازال يتصف بانخفاض الإنتاجية. وهنالك عدد من التحديات الهيكلية التي يتصف بها القطاع الزراعي وهي: (1) الافتقار إلى الاستمرارية في تنفيذ السياسات؛ (2) ضعف توجه المؤسسات نحو الأسواق؛ (3) قضايا فشل الأسواق بما في ذلك الافتقار إلى الروابط بين الإنتاج وأسواق المخرجات؛ (4) ارتفاع التكاليف التشغيلية على المصنعين؛ (5) طبيعة الإنتاج صغيرة الحجم؛ (6) ضعف آليات إيصال الخدمات الزراعية (المدخلات الزراعية والبحوث والإرشاد ومشاركة القطاع الخاص، إلى آخره)؛ (7) ضعف قاعدة البنى الأساسية وخاصة الطرقات والتخزين والتجهيز ومرافق الري؛ (8) الافتقار إلى النوافذ التمويلية طويلة الأجل للزراعة؛ (9) محدودية استثمارات كل من القطاع الخاص والقطاع العام؛ (10) المعرفة المحدودة بإجراءات التأقلم مع تغير المناخ في نظم الإنتاج وفي مناطق الإنتاج.

3- ولاستعادة الدور الرئيسي الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد، أدخلت حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية جدول أعمال للتحول الزراعي. ويتمثل هدفه في الوصول إلى نيجيريا متحررة من الجوع من خلال قطاع زراعي

يقود النمو في الدخول ويسرع التقدم المحرز نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ويولد فرص العمالة، وفي نهاية المطاف، يحول نيجيريا إلى لاعب قيادي في أسواق الغذاء العالمية. وتتضمن العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية ما يلي: (1) التركيز على سلاسل قيم السلع التي تتمتع نيجيريا فيها بميزة نسبية؛ (2) تحسين الوصول إلى المدخلات الزراعية لزيادة الإنتاجية والربحية؛ (3) تنمية مؤسسات تسويقية جديدة لتحفيز العرض من المنتجات بصورة مستمرة؛ (4) تنمية البنى الأساسية والحوافز من خلال مناطق تصنيع السلع الأساسية التي تشجع المستثمرين من القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة النيجيرية. وقد ناشدت الحكومة الشركاء الإنمائيين لتوفير الدعم لتحقيق أهداف جدول أعمال التحويل الزراعي.

## باء – المسوغات والمواءمة مع أولويات الحكومة وبرنامج الفرص الاستراتيجية المستند إلى النتائج

4- يعتبر مسوغ هذا التدخل متجذرا في التزام الصندوق المستمر بالمعركة ضد الفقر في نيجيريا. وتتصف ولايات حزام السافانا في شمال البلاد بأدنى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (718 دولارا أمريكياً)، وأعلى معدل للفقر (74 بالمائة)، وأعلى معدل للبطالة وأقل معدل للالتحاق بالمدارس (30–40 بالمائة) في البلاد. وتجعل هذه العوامل المترافقة بالنمو السكاني المطرد والبيئة الايكولوجية الهشة من سكان الولايات في الأقاليم الشمالية الأفقر والأكثر عرضة لتقلبات المناخ. إذ تزيد الهطولات المطرية لفترات أقصر ولكن بكثافة وشدة أعلى من احتمالات حدوث الفيضانات وحت التربة مما يسهم بصورة كبيرة في فشل المحاصيل وتدهور البنى الأساسية الريفية.

5- أدخل برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي، الذي استُكمل في مايو/ أيار 2013، تحسينات على سبل عيش سكان 267 منطقة قروية في الولايات المشاركة (بورنو، وغيجاوا، وكاتسينا، وكيبي، وسوكوتو، ويبي، وزمفرة). ومع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام الذي عبرت عنه الحكومة الفيدرالية للاستثمار في بيئة الأعمال، يتوقع أن تمكن التغطية الجغرافية الأكبر المتوقعة في برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا البرنامج من ترك أثر أكبر على معدلات الفقر الإجمالية في الولايات المشاركة.

6- ومن خلال نهج الشمولية للتأقلم مع تغير المناخ المدعوم من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ستتطرق استثمارات برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية لمخاطر أوسع تخلف أثراً على الإنتاجية والأصول الريفية. وسوف تولد التدخلات في التأقلم مع تغير المناخ الفوائد المباشرة التالية وهي: (1) تحسين واستقرار إمدادات الأغذية؛ (2) تعزيز الأمن الغذائي خلال "فترات الجوع"؛ (3) الحد من حت التربة (وهي مشكلة كبيرة في شمال نيجيريا ومساهم كبير في الهشاشة)؛ (4) الحد من الأثر على البنى الأساسية الريفية؛ (5) رفع الوعي وفهم الممارسات الزراعية المقاومة لتغير المناخ وإدماجها في أعمال التخطيط المحلية؛ (6) تحسين المعرفة بتغير المناخ وتبعاته على إنتاج الأغذية والنظم الإيكولوجية. وسيكون تمويل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمثابة المحفز لتوسيع الممارسات الزراعية المقاومة لتغير المناخ على نطاق أوسع.

7- ويمثل برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية فرصة للصندوق للنهوض بأهداف جدول أعمال التحول الزراعي. إذ يدعم البرنامج جهود الحكومة لإعطاء الأولوية للسلع الضرورية من خلال الترويج للإنتاجية المستدامة وصمود أصحاب الحيازات الصغيرة في وجه تغير المناخ وبخاصة النساء والشباب منهم، وزيادة وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى أسواق المدخلات والمخرجات وتعزيز روابط السوق بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمصنعين لبعض السلع المختارة في مناطق تصنيع السلع الأساسية، وتعزيز خلق فرص العمل من خلال الاستثمار في سلاسل قيم السلع. وبما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج فرص الاستراتيجية القطرية، فقد صُمم البرنامج للأخذ بعين الاعتبار الفرص الناشئة بموجب جدول أعمال التحول الزراعي لتعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق[1].

## ثانيا– وصف البرنامج

### ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

8- سوف تشمل منطقة البرنامج سبع ولايات وهي بورنو، وجيغاوا، وكاتسينا، وكيبي، وسوكوتو، ويوبي, وزمفرة، والتي تمثل حزام السافانا في نيجيريا. وعلى وجه الخصوص، سينفذ البرنامج في 104 مناطق للحكومات المحلية، 69 منها شاركت في برنامج التنمية الزراعية والريفية القائم على المجتمع المحلي، إضافة إلى 35 منطقة حكومية محلية جديدة تمثل حوالي 50 بالمائة من إجمالي المناطق الحكومية المحلية في هذه الولايات. وستركز الأنشطة التي يمولها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على بناء الصمود في وجه تغير المناخ في المواقع الساخنة مناخياً المحددة من خلال تحليل التعرض لأثر تغير المناخ.

9- وستتألف المجموعات المستهدفة ذات الأولوية من الأسر الفقيرة معتدلة الفقر، والأسر مدقعة الفقر. والتي تمثل أكثر من 90 بالمائة من السكان في الولايات المستهدفة[2]. أما **الفقراء مدقعي الفقر** فيتصفون بانخفاض الدخل المتوفر لهم، وامتلاكهم للقليل من رأس المال الذي يمكن استثماره في الزراعة، كما أنهم يتصفون بانعدام الأمن الغذائي والهشاشة في وجه تغير المناخ، ويمتلكون مزارع صغيرة (أقل من هكتارين). في حين أن **الفقراء معتدلي الفقر** يتشاطرون معظم هذه الخصائص ولكنهم يمتلكون دخلاً متواضعاً يمكن التصرف به، ويزرعون مساحة تتجاوز الهتكارين، وينتجون لأغراض البيع. وحيث إن معظم الأسر الريفية في حزام السافانا تقع ضمن هاتين الفئتين، سيتم تطبيق الاستهداف الجغرافي مترافقاً بإجراءات الاستهداف المباشر لضمان تطبيق إشراك النساء الريفيات والشباب الريفيين.

[1] الهدف الاستراتيجي 1: تحسين وصول سكان الريف الفقراء إلى الإنتاج المستدام اقتصادياً ومالياً وبيئياً، إلى تكنولوجيات التخزين والتصنيع والأسواق وخدمات الدعم؛ الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الانخراط المجتمعي في التخطيط والتنمية المحليين، والترويج لدعم الحكومة للبنى الأساسية الريفية.

[2] خصائص الفقر في نيجيريا، 2012.

## باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

10- تتمثل الغاية الإجمالية للبرنامج في الحد من الفقر الريفي وزيادة الأمن الغذائي، وتسريع النمو الاقتصادي على أساس مستدام.[3] ويتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في زيادة الدخول وتعزيز الأمن الغذائي والحد من الهشاشة التي يعاني منها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء والشباب، وخلق فرص العمل في الولايات المشاركة.

## جيم- المكونات/النتائج

11- **المكون 1: تعزيز الإنتاجية والصمود في وجه تغير المناخ.** سوف يرفع مكون تعزيز الإنتاجية والصمود في وجه تغير المناخ من وعي المجتمعات ويدربها أفضل الممارسات لزيادة الإنتاجية وعلى إجراءات التخفيف من آثر تغير المناخ للتطرق لآثر المخاطر تغير المناخ.

12- **المكون الفرعي 1.1 تعزيز الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي.** سيقوم البرنامج بما يلي: (1) دعم وتعزيز الإنتاج والإنتاجية من خلال الإرشاد الزراعي الفعال. وبالاستناد إلى توفرهم وقوتهم، سيتم تحري إمكانية استخدام موفري خدمات الإرشاد الزراعي من القطاعين العام والخاص لتيسير نقل التكنولوجيا وتحسين معرفة المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية. وسوف يستخدم موفرو خدمات الإرشاد نهجاً لإيصال الإرشاد الزراعي تتسم بفعالية التكاليف بما في ذلك مدارس المزارعين الحقلية ومدارس أعمال المزارعين؛ (2) إنشاء إنتاج للبذور يستند إلى المجتمع المحلي مساعدة من المجلس الوطني للبذور الزراعية في نيجيريا؛ (3) تعزيز الوصول إلى الأسواق وبخاصة من خلال دعم بناء وإعادة إعمار البنى الأساسية التي يمكن لها أن تيسر الوصول إلى المنتجات وتسويقها وتحسين جودة ومعايير المنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة، وتطوير ترتيبات المجموعات/المشاركين في الزراعة، والانضمام إلى منتديات معلومات السوق الموجودة. وتهدف كل هذه النهج إلى تعزيز توجيه قوي لسلاسل القيمة والأعمال الزراعية بين صفوف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات الزراعية.

13- **المكون الفرعي 2.1: الصمود في وجه تغير المناخ والتأقلم معه.** سيعمم البرنامج إجراءات التأقلم مع تغير المناخ من خلال نهج إعادة إحياء المنطقة بالتركيز على الإدارة المستدامة للأراضي والذي يضم ضبط حت التربة وتقنيات حصاد المياه وصون التربة والمياه. وسيتم تحديد الآثار الرئيسية لتغير المناخ والتدخلات من خلال عمليات تشاركية طوعية لوضع الخرائط تقوم بها المجتمعات المستهدفة (ويساعدها في ذلك موفرو الخدمات). وسيتم تشجيع المجتمعات المحلية على تنفيذ أنشطة إعادة إحياء المنطقة من خلال توفير المساعدة التقنية. وبصورة أكثر تحديداً، سوف يعرض هذا المكون الفرعي تقنيات ضبط حت التربة وإدارة المراعي من خلال إنشاء مواقع لاستعراض وتوسيع نطاق الطرق الجديدة في تنفيذ التقنيات الابتكارية لضبط الحت. وسيوفر الدعم لإجراء جولات دراسية إلى بلدان أخرى – مثل المغرب والنيجر وبوركينا فاسو – للتعرف عن قرب وتعلم الممارسات الجيدة في الإدارة المستدامة للأراضي وتقنيات الزراعة والري. كذلك سيستخدم تمويل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لمحاربة الاستثمار في الطرق

[3] تماشيا مع جدول أعمال التحول الزراعي.

الريفية من المخاطر المتزايدة للفيضانات والسيلانات. ويتضمن ذلك، على سبيل المثال، تحسين نظم الصرف، وتزفيت الطرقات وحمايتها من الحت إلخ.

14- **المكون الفرعي 2: تنمية المشروعات لصالح النساء والشباب.** سيدعم المكون 2 تنمية المشروعات الجماعية والإفرادية في القطاع الخاص، وبخاصة لصالح النساء والشباب الذين يظهرون اهتماماً بالانخراط في الزراعة أو المشروعات المتعلقة بالزراعة. وبما يتماشى مع هدف الحكومة الرئيسي، كما تم النص عليه في برنامج توفير فرص العمل للشباب في الزراعة، وبخاصة ما يعرف بمبادرة "N-Agripreneurs"، سيدعم البرنامج تنمية فرص العمل حول سلاسل القيمة وسيدعم أيضاً التركيز على المشروعات والأنشطة التي ترتبط مباشرة بإضافة القيمة للإنتاج والتجهيز والتسويق أو التطرق لمعوقات السوق على طول سلاسل القيم لبعض السلع المختارة. وسيتوفر دعم البرنامج في المجالات التالية: (1) مشروعات العرض والمدخلات المستندة إلى القرى؛ (2) مشروعات المناولة والتجهيز بعد الحصاد؛ (3) مشروعات تسويق المنتجات. وسوف يدعم البرنامج الأنشطة على مستويين مثل: (1) بناء القدرات على تطوير خطط الأعمال وتشغيلها وإدارتها، والمظاهر التقنية لبعض المشروعات المختارة؛ (2) توفير حزم استهلالية كأدوات عمل لتمكين المستفيدين من البدء بأعمالهم. وبعد استكمال مرض للتدريبات لتمكين المتدربين الناجحين من البدء بأعمالهم، وعلى أساس استكمال ناجح للمشروعات الريادية، سيوفر المشروع على أساس الطلب، دعم الاستثمارات ورأسمال العامل لمشروعات مختارة بين قائمة من المشروعات المجدية.

15- **المكون 3: التنمية المؤسسية.** سوف يوفر البرنامج دعم التنمية المؤسسية لثلاثة هياكل رئيسية تحدد تنفيذ البرنامج وهي: منظمات المزارعين أو مجموعات الإنتاج؛ ورابطات التنمية المجتمعية؛ ورابطات الخدمات المالية.

16- **المكون الفرعي 1.3: دعم إنشاء وتعزيز رابطات التنمية المجتمعية ومجموعات الإنتاج.** سوف ييسر البرنامج إنشاء و/أو تعزيز رابطات الخدمات المجتمعية والتي تعتبر الهيئات الرئيسة لمجموعات السلع/المنتجين أو المشروعات. وسوف يشارك قادة المجموعات (وفي بعض الحالات أعضاء) من المجموعات القائمة أو المشكلة حديثاً في التدريب على مهارات القيادة وإدارة المجموعات والتوريد بالجملة، ومعلومات السوق، وإشراك القطاع الخاص، واستراتيجيات تسويق المنتوج، والممارسات الاقتصادية الزراعية وممارسات الإنتاج الحيواني المعززة، وإجراءات الصمود في وجه تغير المناخ. وسوف تطور هذه الرابطات خطط عمل مجتمعية تستند إلى الخطط التشاركية لاستخدام الأراضي والتحليل السريع للأسواق. وبموجب هذا البرنامج سيكون التخطيط التشاركي باستخدام الأراضي بما لا يقل عن 350 رابطة من رابطات التنمية المجتمعية أكثر نشاطاً، وسيتضمن وضع الخرائط التشاركية للتعرض لتغير المناخ مع بعض المواد الإضافية التي سيتم توفيرها من خلال منحة برنامج التأقلم لصالح لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف تتاح الأموال بصورة مباشرة إلى رابطات التنمية المجتمعية لأغراض البنى الأساسية المجتمعية المحددة من خلال عملية خطط العمل المجتمعية. وسيوفر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الحوافز (ضمن عملية خطط العمل المجتمعية) لإنشاء آلية لتوسيع النطاق واستقطاب التمويل الإضافي للتربح للمارسات الزراعية التي تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ.

17- **المكون 2.3 تعزيز رابطات الخدمات المالية والترويج لرابطات خدمات الادخار والائتمان.** بناء على الخبرة المكتسبة من رابطات الخدمات المالية المنبثقة عن برنامج التنمية الزراعية والريفية القائم على المجتمع المحلي، سوف يعزز البرنامج المؤسسات المالية، وفي نهاية المطاف، سوف يربط بين رابطات الخدمات المالية والمصارف الإنمائية والتجارية، ومصارف التمويل الصغري، ومؤسسات التمويل الصغري التابعة للمنظمات غير الحكومية. وبهدف تعزيز نموذج رابطات الخدمات المالية، سوف يتم تطوير المجموعات المالية غير الرسمية مثل رابطات خدمات الادخار والائتمان، لتوسيع ثقافة الادخار وزيادة انتشار الخدمات المالية وتعزيز الروابط مع رابطات الخدمات المالية. وستوفر رابطات خدمات الادخار والائتمان أساساً متيناً لرابطات الخدمات المالية لضمان استهداف أكثر شمولية للشباب والنساء، وللترويج للدعم المستدام لرابطات الخدمات المالية ورابطات خدمات الادخار والائتمان، سيعزز البرنامج من نشوء مراكز للخدمات في الولايات لتوفير بناء القدرات والإشراف.

18- **المكون 4: تنسيق وإدارة البرنامج.** سوف ينشئ البرنامج مكتباً لدعم البرنامج تحت وزارة الزراعة الاتحادية ومكاتب للدعم في الولايات ومكاتب دعم على مستوى الحكومة المحلية. وسوف يدعم البرنامج التدريب والدراسات وحلقات العمل والاستعراضات والرصد والتقييم، وسيوفد بعثات للإشراف وغيرها من أنشطة تقاسم المعرفة، مثل المنتديات الحقلية ومنتديات الشباب. وسوف يجري البرنامج دراسة خط الأساس ودراسة تقدير المستفيدين ودراسات مواضيعية وتقديرات للأثر وتحاليل سياساتية منتظمة.

## ثالثا– تنفيذ البرنامج

### ألف– النهج

19- .يستند نهج البرنامج على أساسيين رئيسيين من برنامج التنمية الريفية والزراعية القائم على المجتمع المحلي وهما: (1) اعتبار التغيير عملية متدرجة لابد لها من اكتساب قبول المجتمعات المحلية بها؛ (2) الحاجة لبناء المؤسسات لإدخال التغيير. وقد برهن برنامج التنمية الريفية والزراعية القائم على المجتمع المحلي على أن رابطات التنمية المجتمعية هي هيئات ديمقراطية وتشغيلية تحظى بقبول المجتمعات المحلية التي تديرها لأغراض التنفيذ الشفاف والتشاركي للأنشطة التنموية على مستوى القرية. وبالتالي، تبقى هذه الرابطات وسيلة رئيسية لتنفيذ إجراءات دعم التنمية الريفية والزراعية. وستركز السنة الأولى من التنفيذ على رفع الإحساس وبناء الوعي لضمان أن تكون المجتمعات المحلية وموظفي البرنامج والسلطات على المستويات الاتحادية، ومستوى الولاية ومستوى الحكومة المحلية واعية تماماً لتوجه الزراعة كعمل تجاري، وأهمية إدراج إجراءات الصمود في وجه تغير المناخ في هذا النهج.

20- وكجزء من هذا البرنامج، ستركز التدخلات التي يمولها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على تعزيز المعرفة وقدرات منظمات المزارعين المحلية المتعلقة بالإنتاجية والإنتاج الزراعي المستدام. ومن شأن ذلك أن يساعد على التخطيط والترويج لتقنيات تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ في الوقت الذي تنفذ فيه استثمارات أكبر لزيادة صمود أراضي الإنتاج والحد من أثر المخاطر المناخية على البنى الأساسية الريفية في آن معاً.

## باء- الإطار التنظيمي

21- على المستوى الاتحادي، سيتم وضع البرنامج تحت المسؤولية التقنية للوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية بحكم كونها الوكالة المنفذة الرائدة. أما وزارة المالية الاتحادية فستضمن الاستخدام الملائم لموارد البرنامج بحكم كونها ممثلاً عن المقترض/المتلقي، وستشارك هيئة التخطيط الوطنية في رصد نتائج البرنامج. وستوفر اللجنة التوجيهية للبرنامج الدعم السياساتي والإشراف الاستشاري. وسوف تستعرض/توافق على خطط العمل والميزانيات السنوية. وسيتم توجيه البرنامج على المستوى الاتحادي من قبل اللجنة التوجيهية لتنمية سلاسل القيمة، وعلى مستوى الولاية من قبل اللجنة التنفيذية للتنمية الريفية والزراعية، وعلى مستوى الحكومة المحلية من قبل لجنة تنمية الحكومة المحلية.

22- وستقوم الوزراة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية بتفويض مكتب دعم البرنامج بمهمة التنفيذ والتنسيق اليومي. وعلى مستوى الولاية، سيوضع تحت المسؤولية التقنية لوزارة الزراعة في الولاية، والتنفيذ المباشر لمكتب دعم الولاية. أما على مستوى الحكومة المحلية، فسيوضع البرنامج تحت المسؤولية التقنية لدائرة الزراعة والتنفيذ المباشر لمكتب دعم الحكومة المحلية.

## جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

23- **التخطيط**. سيتم استخدام ثلاث أدوات تخطيط بموجب هذا البرنامج وهي: الإطار المنطقي، وأدوات التخطيط التشاركي، وخطة العمل السنوية المستندة إلى النتائج وخطة التوريد. وستبدأ عملية التخطيط في المجتمعات المحلية مع خطط العمل المجتمعية على مستوى المجتمع المحلي. وستمثل خطة العمل والميزانية السنوية ذروة عملية التخطيط

24- **الرصد والتقييم**. سوف يتم إنشاء نظام للرصد والتقييم يستند إلى النتائج للأغراض التالية: (1) تقدير الأثر؛ (2) رصد التقدم المحرز؛ (3) اقتناص الدروس المستفادة والممارسات الجيدة ونشرها؛ (4) بناء القدرات المحلية لجمع البيانات وتحليلها. وسيتم إنشاء نظام متكامل مؤتمت لمعلومات الإدارة استناداً إلى مؤشرات الإطار المنطقي وبما يتماشى مع نظام معلومات الإدارة التابع لبرنامج التنمية الزراعية والنظم التابعة لهيئة التخطيط الوطني وللوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية لضمان إدخال جميع المعلومات ذات الصلة. وسيجرى مسح لخط الأساس ومسح سنوي ومسح مواضيعي منتظم ومسح للأثر في منتصف الفترة ومسح عند إنجاز البرنامج للحصول على المعلومات الكمية والمؤشرات على مستوى المخرج والأثر. وسوف تضم جميع المسوحات قضايا ذات الصلة بالتمايز بين الجنسين والشباب.

25- **رصد التأقلم مع تغير المناخ**. بهدف التخطيط لإجراءات التأقلم مع تغير المناخ وتنفيذها بسبل تتسم بفعالية التكاليف، سوف يدعم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تصغير النماذج المناخية في الولايات المشاركة. إضافة إلى ذلك، فإنه سيمول إنشاء نظام للمعلومات الجغرافية لرصد الأثر ولاستخدامه كأداة من أدوات التخطيط. وسيتم استخدام إعداد ونشر المواد الخاصة بإدارة المعرفة ذات الصلة بالتأقلم مع تغير المناخ لنشر نتائج هذا البرنامج.

26- **التعلم وإدارة المعرفة**. ستتضمن أحداث منتجات إدارة المعرفة ما يلي: (1) تطوير حزم معلومات وصفحات وقائع، وتقديرات للأثر، وتحليلات سياساتية، ودراسات تتبع، وتوثيق قصص النجاح، لنشرها بين شركاء

التنفيذ والمجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين؛ (2) استخدام وسائط الإعلام على شبكة الإنترنت، والوسائط المسموعة، والمطبوعة، وأشرطة الفيديو لنشر تقاسم المعرفة مع المزارعين وأصحاب المصلحة الرئيسيين والجمهور عموماً؛ (3) تنظيم أحداث تعلم منتظمة ومنتديات لإقامة الشبكات لصالح أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك الأيام الحقلية للمزارعين لتقاسم الممارسات المحسنة ومعارض السلع حيث يجتمع المستفيدون بالمشترين من القطاع الخاص ومنتديات شبابية سنوية لصالح مبادرة N-Agripreneurs. وسيدخل البرنامج منصة الاتصالات الرئيسية لبرامج الصندوق في نيجيريا لتقاسم المعرفة ونشرها بشأن نجاحات التغير، علاوة على توسيع جهوده في الاتصالات وإدارة المعرفة.

## دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

27- **الإدارة المالية.** أعطى تقدير الإدارة المالية تصنيفاً عالياً للمخاطر بسبب التشتت الجغرافي، وبخاصة في المناطق النائية غير المخدمة من البلاد، مما يجعل الإشراف المالي أمراً محفوفاً بالتحديات؛ وضعف القدرات على المحاسبة المالية والإبلاغ المالي؛ والضعف المالي المتأصل في التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية. وسوف يتم التخفيف من هذه المخاطر على النحو التالي: (1) سيضطلع مكتب دعم البرنامج بالمسؤولية الكاملة عن إدارة البرنامج المالية بدعم من وحدات الإدارة المالية على مستوى الولاية ضمن مكتب المحاسب العام في الولاية ومكتب الدعم في الولاية؛ (2) وعلى مستوى الولاية، سيتم إدماج ترتيبات المحاسبة المالية والإشراف المالي على النفقات في وحدات الإدارة المالية العامة التي تم تجهيزها سابقاً بنظم برمجيات المحاسبة الملائمة وبموظفين مدربين بالفعل على الإبلاغ للجهات المانحة والمراجعة الداخلية وإجراءات الصرف؛ (3) ستتسق إجراءات المحاسبة مع معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات الحكومة؛ (4) سيتم إجراء المراجعات الداخلية المنتظمة المستندة إلى المخاطر من قبل موظفين مدربين على مستوى وحدات الإدارة المالية العامة في الولاية، وبخاصة بالنسبة لنفقات رابطات التنمية المجتمعية؛ (5) وستتاح تقارير المراجعة الداخلية لمكتب دعم البرنامج الوطني ولموظفي مكتب الدعم على مستوى الولاية؛ (6) سيتم تعيين ممثلين للمحاسبة على مستوى الحكومات المحلية لمدة لا تقل عن السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ البرنامج لتوفير تدريب مجتمعي مستمر على مسك الدفاتر الأساسية؛ (7) سيتم توثيق الإجراءات المالية بما في ذلك الإجراءات على المستوى المجتمعي في دليل، وسترد في اتفاقية التمويل والخطاب الموجه إلى المقترض/المتلقي. وسوف يستخدم البرنامج أسلوب صندوق السلف لإيداع السلف في الحساب المعين كما ينص عليه الخطاب إلى المقترض. وسيتم تعيين مراجع خارجي مستقل لمراجعة القوائم المالية السنوية للبرنامج بما يتماشى مع إجراءات الصندوق.

28- سيجري توريد السلع والخدمات الممولة من قرض ومنحة الصندوق ومن منحة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق. وسيتبع توريد الخدمات والمعدات والمواد والمركبات عتبات وأساليب التوريد الملائمة.

### هاء- الإشراف

29- سوف يشرف الصندوق على هذا البرنامج إشرافاً مباشراً. وسوف تشارك الوكالات المختصة ذات الصلة بالبعثات.

## رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

### ألف- تكاليف البرنامج

30- تصل التكلفة الإجمالية للبرنامج بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية والرسوم والضرائب بما يقدر بـ 93.55 مليون دولار أمريكي على مدى ست سنوات. وتتضمن هذه التكلفة مكون القطع الأجنبي بما يقدر 8.9 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 9.6 بالمائة من إجمالي تكاليف البرنامج. والرسوم والضرائب المحسوبة على أساس المعدلات السائدة بما يعادل 4.1 مليون دولار أمريكي، أو حوالي 4.4 بالمائة من إجمالي تكاليف البرنامج. وأما تكاليف الأساس الإجمالية فتقدر بحوالي 85.75 مليون دولار أمريكي، في حين تقدر الطوارئ المادية والسعرية بما مجموعه 7.8 مليون دولار أمريكي. وتصل التكاليف الاستثمارية إلى 86.09 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 92 بالمائة من إجمالي تكلفة البرنامج. في حين تبلغ التكاليف المتكررة 7.46 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 8 بالمائة من إجمالي تكاليف البرنامج.

جدول 1

نيجيريا

برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية

**موجز تكاليف مكونات المشروع**

| | (بملايين النيرة) | | | (بآلاف الدولارات الأمريكية) | | | مجموع التكاليف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | محلي | أجنبي | المجموع | محلي | أجنبي | المجموع | المنوية للصرف | الأساسية |
| **ألف - تعزيز الإنتاجية والصمود في وجه تغير المناخ** | | | | | | | | |
| **1 - الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية** | | | | | | | | |
| أ - تعزيز إيصال خدمات الإرشاد الزراعي | 1 194.1 | 310.2 | 1 504.3 | 7 463.4 | 1 938.6 | 9 402.0 | 21 | 11 |
| ب - الإنتاج المجتمعي للبذور | 138.0 | 9.6 | 147.6 | 862.4 | 60.0 | 922.4 | 7 | 1 |
| ج - دعم الوصول إلى الأسواق | 802.7 | 133.8 | 936.5 | 5 016.9 | 836.1 | 5 853.0 | 14 | 7 |
| **المجموع الفرعي للإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية** | 2 134.8 | 453.6 | 2 588.4 | 13 342.7 | 2 834.7 | 16 177.4 | 18 | 19 |
| 2 - التأقلم مع تغير المناخ والصمود في وجهه | 1 379.6 | 81.8 | 1 461.4 | 8 622.5 | 511.5 | 9 134.0 | 6 | 11 |
| **المجموع الفرعي لتعزيز الإنتاجية والصمود في وجه تغير المناخ** | 3 514.4 | 535.4 | 4 049.8 | 21 965.2 | 3 346.2 | 25 311.4 | 13 | 30 |
| باء - تنمية المشروعات للشباب والنساء | 1 759.7 | - | 1 759.7 | 10 998.0 | - | 10 998.0 | - | 13 |
| **جيم - التنمية المؤسسية** | | | | | | | | |
| 1 - دعم تشكيل وتعزيز مجموعات الإنتاج ومجموعات التنمية المجتمعية | 5 331.4 | 801.6 | 6 133.0 | 33 321.4 | 5 010.0 | 38 331.3 | 13 | 45 |
| 2 - تعزيز رابطات الخدمات المالية والروابط معها | 498.4 | 0.5 | 498.9 | 3 115.0 | 3.0 | 3 118.1 | - | 4 |
| **المجموع الفرعي للتنمية المؤسسية** | 5 829.8 | 802.1 | 6 631.9 | 36 436.4 | 5 013.0 | 41 449.4 | 12 | 48 |
| د - إدارة البرنامج | 1 247.6 | 31.6 | 1 279.2 | 7 797.5 | 197.4 | 7 994.9 | 2 | 9 |
| **مجموع التكاليف الأساسية** | 12 351.5 | 1 369.1 | 13 720.6 | 77 197.1 | 8 556.6 | 85 753.7 | 10 | 100 |
| الطوارئ المادية | 474.2 | - | 474.2 | 2 964.0 | - | 2 964.0 | - | 3 |
| الطوارئ السعرية | 3 789.3 | 375.6 | 4 164.9 | 4 396.6 | 435.9 | 4 832.5 | 9 | 6 |
| **مجموع تكاليف المشروع** | 16 615.1 | 1 744.7 | 18 359.8 | 84 557.7 | 8 992.5 | 93 550.2 | 10 | 109 |

### باء- تمويل البرنامج

31- سيوفر الصندوق قرضا بقيمة 70 مليون دولار أمريكي ومنحة بقيمة 0.48 مليون دولار أمريكي (لتمويل المساعدة التقنية الدولية للأعمال الزراعية وأجهزة الرصد والتقييم)، بما يعادل 75.34 بالمائة من إجمالي تكلفة البرنامج. في حين سيوفر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة منحة بقيمة 15 مليون دولار (أي حوالي 16 بالمائة من إجمالي تكاليف البرنامج) لمبادرات تغير المناخ للولايات السبع

المشاركة في البرنامج. وأما الحكومة فستوفر ما يقدر بـ 5.75 مليون دولار أمريكي، منها 4.10 مليون دولار أمريكي لتمويل الضرائب والرسوم الخاصة بالتكاليف ذات الصلة بإدارة البرنامج، و1.60 مليون دولار أمريكي تشكل تمويلاً نظيراً مباشراً من الحكومة للعلاوات والتكاليف التشغيلية لأنشطة البرنامج. وستمول الحكومة جميع الضرائب والرسوم بما يتماشى مع مبدأ عدم تمويل أية رسوم أو ضرائب من حصيلة قرض الصندوق ومنحة الصندوق ومنحة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وستبلغ مساهمة المستفيدين 1.40 مليون دولار أمريكي. أما المبلغ المذكور وقدره 0.92 مليون دولار أمريكي، والذي سيحدد "لاحقا"، فيتوقع أن يكون على شكل مساهمات من التمويل النظير من الولايات لتوسيع نطاق الأنشطة وتقييم زيادته. ويوفر الجدول الثاني تقسيماً لهذا التمويل.

جدول 2

نيجيريا

برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية

**حسابات الصرف بحسب الممولين**

(بآلاف الدولارات الأمريكية

| | الحكومة | | الصندوق | | برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة | | بحدد فيما بعد | | المستفيدون | | منحة الصندوق | | المجموع | | الصرف الأجنبي | المعاني (ما عدا الضرائب) | الرسوم والضرائب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | | | |
| **ألف - حسابات الصرف من تمويل الصندوق** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 1 - الأشغال المدنية | 1 724.8 | 5.0 | 26 030.3 | 75.5 | 5 818.8 | 16.9 | 922.9 | 2.7 | - | - | - | - | 34 496.8 | 36.9 | - | 32 772.0 | 1 724.8 |
| 2 - المركبات والمعدات والمواد | 2 004.2 | 9.8 | 18 429.2 | 90.2 | - | - | - | - | - | - | - | - | 20 433.4 | 21.8 | 3 021.3 | 15 407.9 | 2 004.2 |
| 3 - التدريب الدراسات التخطيط وحلقات العمل | 0.0 | - | 15 302.8 | 100.0 | - | - | - | - | - | - | - | - | 15 302.8 | 16.4 | 4 547.6 | 10 755.2 | - |
| **4- المساعدة التقنية** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| المساعدة التقنية الدولية | - | - | 452.7 | 48.6 | - | - | - | - | - | - | 478.8 | 51.4 | 931.5 | 1.0 | - | 931.5 | - |
| المساعدة التقنية المحلية | - | - | 3 125.5 | 100.0 | - | - | - | - | - | - | - | - | 3 125.5 | 3.3 | - | 3 125.5 | - |
| **المجموع الفرعي للمساعدة التقنية** | - | - | 3 578.2 | 88.2 | - | - | - | - | - | - | 478.8 | 11.8 | 4 057.0 | 4.3 | - | 4 057.0 | - |
| **6 - التكاليف المتكررة** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| التكاليف المتكررة للتمويل المشترك | 1 920.9 | 30.0 | 4 482.0 | 70.0 | - | - | - | - | - | - | - | - | 6 402.9 | 6.8 | - | 6 082.8 | 320.1 |
| 7- التكاليف المتكررة | 38.8 | 5.0 | 737.0 | 95.0 | - | - | - | - | - | - | - | - | 775.8 | 0.8 | 71.8 | 665.2 | 38.8 |
| **المجموع الفرعي لحسابات الصرف من تمويل الصندوق** | 5 688.7 | 7.0 | 68 559.5 | 84.2 | 5 818.8 | 7.1 | 922.9 | 1.1 | - | - | 478.8 | 0.6 | 81 468.7 | 87.1 | 7 640.7 | 69 740.0 | 4 088.0 |
| **باء - حسابات الصرف من منحة برنامج التأقلم** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 1 - الأشغال المدنية | - | - | - | - | 3 727.0 | 100.0 | - | - | - | - | - | - | 3 727.0 | 4.0 | - | 3 727.0 | - |
| 2 - المعدات والمواد | - | - | - | - | 2 430.0 | 100.0 | - | - | - | - | - | - | 2 430.0 | 2.6 | - | 2 430.0 | - |
| 3 - التدريب الدراسات التخطيط وحلقات العمل | - | - | 1 436.0 | 80.2 | 355.0 | 19.8 | - | - | - | - | - | - | 1 791.0 | 1.9 | 895.5 | 895.5 | - |
| **4 - المساعدة التقنية** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| المساعدة التقنية الدولية | - | - | - | - | 504.0 | 100.0 | - | - | - | - | - | - | 504.0 | 0.5 | 390.0 | 114.0 | - |
| المساعدة التقنية المحلية | - | - | - | - | 2 164.9 | 100.0 | - | - | - | - | - | - | 2 164.9 | 2.3 | 66.3 | 2 098.6 | - |
| **المجموع الفرعي للمساعدة التقنية** | - | - | - | - | 2 668.9 | 100.0 | - | - | - | - | - | - | 2 668.9 | 2.9 | 456.3 | 2 212.6 | - |
| **المجموع الفرعي لحسابات الصرف من تمويل الصندوق** | - | - | 1 436.0 | 13.5 | 9 180.9 | 86.5 | - | - | - | - | - | - | 10 616.9 | 11.3 | 1 351.8 | 9 265.1 | - |
| **جيم - تمويل الحكومة** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| **دال - تمويل المستفيدين** | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 1 - مساهمة المستفيدين | 59.2 | 4.0 | - | - | - | - | - | - | 1 405.4 | 96.0 | - | - | 1 464.6 | 1.6 | - | 1 405.4 | 59.2 |
| **المجموع الفرعي لمساهمة المستفيدين** | 59.2 | 4.0 | - | - | - | - | - | - | 1 405.4 | 96.0 | - | - | 1 464.6 | 1.6 | - | 1 405.4 | 59.2 |
| **مجموع تكاليف المشروع** | 5 747.9 | 6.1 | 69 995.5 | 74.8 | 14 999.6 | 16.0 | 922.9 | 1.0 | 1 405.4 | 1.5 | 478.8 | 0.5 | 93 550.2 | 100.0 | 8 992.5 | 80 410.5 | 4 147.2 |

## جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

32- يتألف المستفيدون المباشرون الأساسيون من المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمشاريع. وسوف يستهدف البرنامج بصورة مباشرة 000 727 عضو في مجموعات الإنتاج ومجموعات المبادرات الفردية، و000 215 عضو في رابطات الخدمات المالية و000 450 عضو في رابطات الادخار والائتمان. وسيستفيد 000 200 شخص بصورة غير مباشرة من تطبيق مبادرات التصدي لتغير المناخ. ويتوقع أن يكون للبرنامج آثار على المدى القصير والمدى الأطول على فرص العمالة في المجتمعات المحلية. إذ سيخلق توسيع الإنتاج والتصنيع طلباً أعلى وأكثر استدامة على العمالة وبخاصة بين النساء. وبالإضافة إلى دعم عدد من الوظائف في الإنتاج والتصنيع، سيتم إنشاء ما لا يقل عن 535 3 مشروعاً جديداً كحد أدنى، باستثناء 520 مشروعاً إضافياً ستنخرط فيها المشروعات الريادية، والأثر المضاعف لخلق وظائف إضافية من قبل كل مشروع مدعوم.

33- **التحليل الاقتصادي.** يقدر معدل العائد الداخلي الاقتصادي للبرنامج بحدود 13 بالمائة على مدى 20 عاماً. وبالمقارنة مع الفرصة البديلة لرأس المال المقبولة عالمياً المقدرة بحدود 12 بالمائة، يعتبر البرنامج مجدٍ اقتصادياً. وتظهر تحاليل اختبارات الحساسية أن البرنامج مجد وسيستمر في توليد عوائد إيجابية حتى مع انخفاض الفوائد بمعدل 30 بالمائة (أي مع تقليص معدل عائد الداخلي الاقتصادي إلى 7.7 بالمائة)، أو زيادة التكاليف بحدود 20 بالمائة (أي مع تقليص معدل العائد الاقتصادي الداخلي إلى 10.2 بالمائة).

## دال- الاستدامة

34- **موسميا**، سوف يؤكد البرنامج على دعم بناء قدرات المؤسسات الثلاث التي ستقود التنفيذ في الميدان، وهي منظمات المزارعين/ مجموعات الإنتاج، رابطات التنمية المجتمعية، ورابطات الخدمات المالية ورابطات

الادخار والائتمان. وسيتم إيلاء تركيز خاص على تعزيز القيادة في منظمات المزارعين ورابطات التنمية المجتمعية ورابطات الخدمات المالية، ورابطات الادخار والائتمان الأساسية الخاصة بمهارات الإدارة وغيرها من مظاهر دينامية المجموعات. وسيتم تعزيز هذه التنمية بمساعدة تقنية وتوجه منهجي يستند إلى أفضل الممارسات الزراعية وممارسات الإنتاج المقاوم لتغير المناخ، إلى آخره. كذلك وستكون العلاقة التي تربط بين منظمات المزارعين ورابطات التنمية المدنية، وبشركات إيصال الإرشاد الزراعي من القطاع الخاص، ومع منافذ الأسواق في القطاع الخاص مستدامة. وسيكون العاملون من القطاع الخاص بمثابة عوامل للتغيير لمجموعات المزارعين ورابطات التنمية المجتمعية لتغدو أكثر اندماجاً بصورة فعالة في سلاسل القيمة وسيوفر البرنامج أيضا دعم بناء القدرات لمراكز الخدمة في الولايات لدعم رابطات الخدمات المالية ورابطة خدمات الادخار والائتمان بعد استكمال البرنامج.

35- **بيئيا**، فإن المقصود بالأنشطة التي يمولها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أن يؤكد على **الاستدامة البيئية** في البرنامج من خلال الترويج لاستخدام إجراءات التصدي لآثار تغير المناخ، بما في ذلك دعم الإدارة المستدامة للأراضي من خلال إجراءات ضبط الحت وتقنيات صون المياه.

## هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

36- تم تحديد المخاطر الرئيسية التالية وسبل التخفيف منها:

(أ) الافتقار إلى التزام حكومات الولايات والحكومات المحلية **بنهج رابطات التنمية المجتمعية** وإمكانية عدم **الإفراج عن أموال الولايات النظيرة**.

- أثبتت الولايات المختارة مستوى عال من الالتزام خلال تنفيذ برنامج التنمية الزراعية والريفية القائم على المجتمع المحلي. وسيتم الحصول من الحكومة على كتاب خطي يظهر الاهتمام بإنشاء هذا البرنامج، والإيمان بنهج رابطات التنمية المجتمعية والتمويل النظير من الولايات.

(ب) قد يفرض انعدام الاستقرار السياسي في شمال نيجيريا تحديات أمنية على تنفيذ البرنامج وعلى خطط الصندوق لإيفاد بعثات الإشراف.

- يعد العمل من خلال رابطات التنمية المجتمعية شكلاً من أشكال إدارة النزاعات، حيث تمت توعية القيادة التقليدية بأن أنشطة البرنامج تهدف إلى تنمية المجتمع، وتم الحصول على قبولها بها. وبالفعل فإن قانون الطوارئ الذي فرضته الحكومة يعيد الحياة إلى طبيعتها في الولايتين، إلا أنه مازالت هنالك معوقات أمنية في بورنو ويوبي، وسيتم إدخال الرصد من قبل طرف ثالث.

(ج) قد يتم اختيار الموظفين في البرنامج استناداً إلى مناصبهم الحالية في برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي أو بسبب صلاتهم ببعض الشخصيات النافذة.

- على جميع المستويات، سيتم الترويج لعملية تعيين تنافسية شفافة بالنسبة لجميع المناصب في البرنامج.

(د) قد لا يتم إجراء الأنشطة على النحو الوارد في الجداول الزمنية بسبب بطء تحويل الأموال أو ضعف الإدارة المالية.

– تم تبسيط إجراءات الصرف وجعلها أكثر مرونة مع وجود حساب معين واحد وحسابات تشغيلية لكل ولاية.

## خامسا– الاعتبارات المؤسسية

### ألف– الامتثال لسياسات الصندوق

37- ينسجم البرنامج تماماً مع الأهداف الخمسة الواردة في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015، ومع استراتيجيات الصندوق وسياساته بشأن: (1) التمويل الريفي؛ (2) إشراك القطاع الخاص؛ (3) الشراكات؛ (4) استراتيجية تغير المناخ؛ (5) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

### باء– المواءمة والتنسيق

38- بما يتماشى مع الهدف الأول من أهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج لنيجيريا، سوف يروج البرنامج للإنتاج والإنتاجية الزراعية بأسلوب مستدام مع الآخذ بعين الاعتبار آثار تغير المناخ، مع النظر في الروابط اللاحقة على مستوى الأنشطة والأسواق المناصرة للزراعة لضمان أن يؤدي الدخل المولد من زيادة المردودات إلى دخل مستدام للمزارعين وفرص عمل لأصحاب المبادرات الفردية، وبخاصة النساء والشباب منهم. وبما يتماشى مع الهدف الثاني، سيبني البرنامج على قدرات المؤسسات المطورة على مستوى الولاية، والحكومة المحلية والمجتمع المحلي للترويج لحسن التسيير والتنمية الشاملة.

39- يقود الإطار الاستراتيجي للصندوق الفترة 2011–2015 هذا البرنامج لأنه: يروج لصمود الزراعة صغيرة النطاق بدعم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والترويج لترتيبات تعود بالفائدة على الجميع لمساعدة صغار المنتجين الزراعيين على اقتناص الفرص بمخاطرة أقل في سلاسل القيمة؛ ودعم تنمية التكنولوجيات والآليات المؤسسية لتكثيف مستدام للزراعة صغيرة النطاق؛ وبناء قدرات المؤسسات المالية لتوفير جملة واسعة من الخدمات المالية للسكان الريفيين الفقراء والترويج لقدرات الريفيين نساء ورجالاً، بما في ذلك الشباب منهم.

### جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق

40- سوف يعزز هذا البرنامج ويوسع نطاق أنشطة برنامج التنمية الزراعية والريفية القائم على المجتمع المحلي ويقيم الشبكات معه بغية توليد أثر أكبر على الحد من الفقر. وتتضمن مثل هذه الأنشطة دعم رابطات التنمية المجتمعية وصندوق التنمية المجتمعية، ورابطات الخدمات المالية، ومحلات المدخلات الزراعية الريفية، وإنتاج البذور استناداً إلى المجتمع المحلي، ومدارس المزارعين الحقلية، وزراعة الموسم الجاف، والمشروعات صغيرة النطاق، وأنشطة توليد الدخل الخاصة بالنساء. وبموجب هذا المشروع، ستتضمن الابتكارات: تطوير آلية مؤسسية للاستعانة بموفري الإرشاد من القطاع الخاص؛ والترويج لمجالس الأعمال الزراعية بموازاة مجالس المزارعين الحقلية؛ وإدماج إجراءات التأقلم مع تغير المناخ في مخططات الإرشاد الزراعي؛ وإدماج الخطط التشاركية لاستخدام الأراضي والتحليل ووضع الخرائط التشاركي للتعرض لتغير المناخ كجزء من عملية التخطيط المجتمعي لتحديد التدخلات التي يوجهها الطلب على مستوى المجتمع

المحلي؛ وربط رابطات الخدمات المالية بالأسواق المالية الرسمية؛ وتوليد فائض يمكن تسويقه لأسواق المخرجات وبخاصة مناطق تصنيع السلع الأساسية. أما المحركات الرئيسية لتوسيع النطاق، فهي منظمات المزارعين، ورابطات التنمية المجتمعية، وحكومات الولايات التي تتمتع بملكية هذا البرنامج والتي سوف تكرر وتوسع نطاق نهجه. وستوفر مبادرات الإصلاح الحكومية مثل جدول أعمال التحويل الزراعي، المخطط النيجيري لتقاسم المخاطر المستند إلى الحوافز لأغراض الإقراض الزراعي وبرنامج توفير فرص للشباب في الزراعة والفضاء السياسي لتنفيذ البرنامج. وسيوفر البرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الحوافز لرابطات القيمة المجتمعية لخلق سبل مؤسساتية لجلب الزراعة التي تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ إلى نطاق جغرافي أوسع في شمال نيجيريا.

### دال- الانخراط في السياسات

41- سيسهم هذا البرنامج في تنفيذ جدول أعمال التحويل الريفي على أرض الواقع، أي من خلال استقاء وتوفير الدروس من خبرات تنفيذ البرنامج التي يمكن لها أن تساعد على صياغة استراتيجية تشغيلية أوسع لجدول الأعمال هذا، وعلى وجه الخصوص، من خلال التركيز على دور إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة في النمو الزراعي. وسوف ينفذ العمل التحليلي كلما كان ذلك ضرورياً لبناء قاعدة براهين لحوار السياسات واستقطاب التأييد. وستتضمن السبل الممكنة للحوار واستقطاب التأييد ما يلي: اللجنة التنفيذية للتنمية الريفية والزراعية، اللجنة التوجيهية لتنمية سلاسل القيمة ودائرة التخطيط والبحوث والإحصائيات في الوزارة الفيدرالية للزراعة والتنمية الريفية، ومجموعات مهام السلع في جدول أعمال التحويل الريفي.

## سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

42- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية نيجيريا الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وستوزع أثناء الدورة نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها.

43- وجمهورية نيجيريا الاتحادية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومن حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يشغله الصندوق بكم كونه الوصي عليه.

44- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعايير في الصندوق.

## سابعا- التوصية

45- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

**قرر**: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته خمسة وأربعين مليونا وسبعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (45 700 000 وحدة حقوق سحب

خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

**وقرر أيضاً:** أن يقدم الصندوق إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية منحة بقيمة ما يعادل ثلاثمائة وعشرة آلاف وحدة حقوق سحب خاصة (000 310 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

**قرر أيضا:** أن يقدم الصندوق إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية منحة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تعادل قيمتها تسعة ملايين وثمانمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 800 9 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

# Summary Logical Framework

| Narrative Summary | Key Performance Indicators | Means of Verification | Assumptions (A) / Risks (R) |
|---|---|---|---|
| ***Goal*:** | | | |
| Contribute to National ATA goal " Rural poverty reduced, food security increased and accelerated economic growth achieved on a sustainable basis" | ▪ 25% reduction in child malnutrition in targeted LGAs (RIMS)<br>▪ 15% beneficiaries of households in targeted LGAs with improvement in Asset Ownership (RIMS)<br>▪ 52% of food poor persons decreased to 27% in the programme states[4] (2010 NBS figures) | ▪ National Bureau of Statistics<br>▪ Baseline Survey<br>▪ MTR Survey<br>▪ Programme Completion Survey<br>▪ UNICEF food security and nutrition surveys<br>▪ Government data | Macro-economic situation is maintained and security situation is improved in two states (Yobe and Borno) |
| **Programme Development Objective**: | | | |
| **Incomes increased, food security enhanced and vulnerability reduced for smallholder farmers, particularly women and youth in the participating States** | ▪ 242 000 rural persons (33% of beneficiaries) pulled out of poverty (using the USD2.0 based WB definition)<br>▪ 30% increase in net income of 727 000 individuals (disaggregated by women, youth)<br>▪ Production increases in identified food staples by x metric tonnes (ATA Indicator) NB: Figures are to be established with baseline survey<br>▪ Increase in number of farmers with reduced erosion in their fields by 40% (ASAP) | ▪ Baseline Survey<br>▪ MTR Survey<br>▪ Programme Completion Survey<br>▪ State Government data<br>▪ Interview and focus groups | States continue to allocate resources for sustainable and resilient agriculture for rural poverty reduction |
| **Outcome 1: Smallholder farmers' productivity, sustainability, and resilience enhanced** | ▪ 50% increase in yield/ha of selected commodities per State (disaggregated by commodity)[5]<br>▪ 40-50% increase in total production of selected commodities per State<br>▪ 225 000 hectares of land managed under climate-resilient[6] practices (ASAP) | ▪ State wide Agricultural Analysis<br>▪ Impact Survey<br>▪ Programme progress reports | Private sector services providers are tapped on from within and outside the region<br><br>Communities have capacity to maintain and manage market |

[4]As household assets of rural poor households are measured in a composite manner, this will be captured a baseline and completion survey based on indicators found in the logframe

[5] Baseline is 1.5ton/ha for rice; 1.8ton/ha for maize; less than 0.5ton/ha for millet; 2ton/ha for sorghum; 1.4 ton/ha for Groundnut (RIMS)

| Narrative Summary | Key Performance Indicators | Means of Verification | Assumptions (A) / Risks (R) |
|---|---|---|---|
| | ▪ Disaggregated by sex of HH<br>▪ Reduction in pre and post-harvest losses by 20% by commodity, by state (ATA)<br>▪ Number of smallholder farmers using improved, high quality seeds by 50% | | relationships |
| **Outcome 2: Smallholder farmers, particularly women and youth, benefiting from linkages with efficient and reliable markets for agro-inputs and commodities** | ▪ Number of smallholder farmers using agrochemicals and fertiliser increase by 50%<br>▪ Up to 4,000 jobs created by Micro-Small & Enterprises (MSEs), particularly for women and youth (RIMS & ATA)<br>▪ Increased% of produce processed (volume of value added) for selected commodities<br>▪ At least 25% of production groups (representing 9000 groups) engage in off-take arrangements with industries | ▪ Impact Survey<br>▪ Programme progress reports | A transparent business environment for private companies to work<br><br>No crowding out of the private sector by the Government<br><br>Financial institutions' participation secured |
| **Outcome 3: Sustainable, inclusive and market-oriented rural community institutions developed** | ▪ 75% of CDAs assessed as high performing<br>▪ 30% of CDA members are women<br>▪ 50% of groups assessed as commodity groups selling to processors, markets<br>▪ Number of community infrastructure schemes operating and being maintained (disaggregated by type)<br>▪ 80% of Financial Service Associations (FSAs) operating in a sustainable manner<br>▪ 350 FSAs linked to financial institutions<br>▪ Women/ youth to form at least 60% of ASCA members | ▪ Programme Annual CDA assessment<br>▪ Programme Annual groups assessment<br>▪ Financial reports from the FSAs | Local Governments and States willing to adopt and scale up CDAs<br><br>Avoidance of political interference in farmer groups<br><br>Elite capture is guided against |
| **Outcome 4: ATA implementation approaches informed by Climate Change Adaptation and Agribusiness Support Programme (CASP) experience** | ▪ Coordination with key stakeholders functioning smoothly and partnerships developed<br>▪ Routes for lesson learning and managing knowledge established and functioning<br>▪ Routes for policy dialogue and advocacy established and functioning | ▪ Programme progress reports<br>▪ Supervision reports | Turn over of key staff is minimal |

[6] "In the context of this programme, a resilient household is defined as a household that has taken active measures to reverse land degradation, is participating actively in community-based land use planning, and has access to communal infrastructure that is protected from climate hazards".